الباحث صالح النادري :

عدن كانت الموئل الاول لمنظمات المجتمع المدني منذ أكثر من نصف قرن

إذا لم تساهم في حل المشكلة فأنت جزء منها

نوه الباحث اليمني في شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة والإعلامي البارز صالح النادري إلى تاريخ تأسيس أول جمعية مستقلة تعني بالمكفوفين في بلادنا.

فأكد أن جمعية المكفوفين مرت بمراحل عدة منذ إنشائها في مدينة عدن عام ١٩٥٢م برئاسة السيد محسن حسن خليفة (مؤسسها) حيث أطلق عليها اسم «جمعية عدن للعميان» ثم «جمعية النور» ثم «جمعية المكفوفين» وهو الاسم الحالي لها منذ عام ١٩٦٨م.

جاء ذلك في محاضرة للباحث ألقاها أمام جمع من الحضور في ندوة فكرية نظمتها جمعية الفردوس التنموية النسوية في مدينة عدن الصغرى (البريقة) جاء الخامس من أبريل الحالي، ضمن فعاليات الجمعية المختلفة.

متابعات/ نادرة عبدالقدوس

وأضاف الباحث والإعلامي صالح النادري أن جمعية عدن للعميان أو جمعية المكفوفين حالياً سعت طوال مشوارها الممتد لأكثر من نص قرن، كأول عمل مجتمعي على مستوى الوطن والإقليم، إلى خلق وتعزيز النشاط الإنساني في المجتمع وإلى البحث عن سبل الإرتقاء به نحو تغيير النظرة إلى المكفوفين كفئة هامشية في المجتمع تشكل على الآخرين في إدارة شئون حياتها وفي إعالتها. وسرد الباحث بدايات مشوار الجمعية في تأسيس الصرح العلمي المعروف بمعهد النور الذي أعد لإيواء المكفوفين من الأطفال وتربيتهم وتعليمهم بطريقة «بريل» والتي ادخلت على يد السيد أبوبكر بارحيم الذي يعد أول من اهتم بتعليم المكفوفين في نهاية عام ١٩٥٢م وتمكنهم من الاشتغال بالحرف اليدوية، كالخزف والخيزران وغيز ذلك، وقد تخرج العديد من المكفوفين من المعهد إلى سوق العمل. وأورد الباحث النادري قاعدة أساسية للعمل عليها في إدارة شئون المجتمع وفي حل معضلاته مفادها، «إذا لم تساهم في حل جزء من المشكلة فأعلم أنك جزء من هذه المشكلة»، مشيراً إلى ان اليمن تعد من أوائل البلدان العربية السباقة إلى تشكيل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني والتي انبثقت من مدينة عدن منذ أوائل القرن المنصرم قد لعبت دوراً مهماً وبارزاً في نشر الوعي بين فئات المجتمع المختلفة وتوسيع مداركهم والإرتقاء بالنشاط المجتمعي المستقبل بل أن هذه المنظمات الأهلية والمستقلة أسهمت في إحياء التكافل الاجتماعي ودعم الأسر الفقيرة! وكانت هناك الجمعيات الخيرية التي قامت بهذا الدور البارز..

وفي ختام محاضرته أكد الباحث النادري على ضرورة القيام بدراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة في المجتمع والبحث عن حل لكثير من المشكلات التي تعيق عملية تطوير المجتمعات وتنميتها.. وأوكل هذه المهمة إلى الباحثين والدارسين المهتمين بقضايا المجتمع التنموية المختلفة، مشيراً إلى بحثة الذي أنتهى منه مؤخراً – وهو قيد الطبع – حول تاريخ الجمعيات الخيرية والأهلية في بلادنا، ومتابعته لأخذ الحقائق من أفواه مؤسسيها الذين لازالوا على قيد الحياة والذين قد توفاهم الله مؤخراً..

ما يجذر ذكره أن الباحث والراصد الإعلامي المعروف صالح النادري يعد من الشخصيات اليمنية التي تكرس حياتها للارتقاء بمستوى ذوي الاحتياجات الخاصة في صعد الحياة المختلفة، وله العديد من الكتابات الهامة في عدد من الصحف والمجلات المحلية والعربية، كما يقوم بإعداد برنامج «النور والأمل» الإذاعي المهتم بقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة، وله عدد من الدراسات حول هذه القضايا..

فضاء

من غير مظلة

علي ياسين

الحق في الطفولة الآمنة، الحق في السكن، الحق في التعليم والصحة والعمل، كلها حقوق إنسانية تدخل في دائرة القداسة، وعلى كل ولي أمر الالتزام بها إذا كانت هذه الحقوق يضاف إليها حق التعبير عن الرأي وحتى لا يذهب بنا التعميم بعيداً فإننا إذا نظرنا نظرة متفحصة محايدة إلى واقع الحال في بلادنا فإننا نجد خللاً كبيراً وثقباً باتساع المدى بين الحديث عن هذه الحقوق وبين تمتع الناس بها في حقيقة حياتهم، إن الأطفال لدينا في الغالبية منهم لا يتمتعون بالأمن في طفولتهم والأمن هنا لا يأخذ معنى أمن الأجهزة البوليسية إنما هو الأمن الغذائي والصحي والسكني وغير ذلك مما يجعل من الطفولة طفولة مترفة بالسعادة، فمن أين يا ترى تأتي السعادة للأطفال إذا كان الآباء لا يقدرون على توفير أدنى شروط الحياة الكريمة لأطفالهم، وإذا انتقلنا نحو حق الانسان في الصحة فإن المواطن بينه وبين هذا الحق جبال من الأموال يضعها تجار الطب أمامه فيما الحكومة رفعت يدها تماماً عن الالتزام بواجبها تجاه صحة المجتمع والمستشفيات وما في حكمها من دكاكين الصحة هي في واقع الأمر مسالخ معنوية ومالية للمرضى الذين يدخلون إليها مرضى ويخرجون منها وقد رحمهم الله أو رحم جيوبهم فلا شيء في هذه الأماكن الصحية يمكن الحصول عليه على حساب الحكومة كما تفترض التسمية ناهيك عدم إنسانية تعامل «الموظفين» مع المرضى، ولندع حق الصحة جانباً ونتحدث عن حق العمل فهذا الحق بالذات لا يحتاج إلى نقاش وأرقام العاطلين عن العمل تكفى للتدليل على ذلك حيث يضاف خريجو الجامعات والمدارس إلى جيش البطالة العرمرم الذي تضج به البلاد طولاً وعرضاً، وإذا انعدم التعليم الحقيقي وحرم ملايين الأطفال من دخول المدرسة أو الاستمرار في التعليم بسبب فقر الأهالي وإذا لم يجد المريض يداً رحيمة تمتد إليه وإذا بحث العاطل عن عمل وعاد خائباً تجره أذيال الإحباط والبؤس فإن الحديث عن حق السكن لكل مواطن هو حديث فاره البذخ اللغوي وفارغ من المضمون وفي بلادنا لا يمكن إغفال مساحة الحرية الممنوحة للصحف حيث تمارس حرية التعبير بصخب شديد أحياناً غير أن هذا لا يلقم فماً جائعاً ولا يستر عورة مشرد كما أنه لا يوفر علاجاً لمريض أو عملاً لعاطل .

رئيس جمعية الواحة التنموية لـ ١٤ أكتوبر :

الجمعية نفذت فعاليات بالتعاون مع شبكة الارادة وبتمويل من منظمة اكسفام البريطانية

تنتهي فعاليات مشروع دعم الأسر الفقيرة في يوليو القادم التي بدأت في أغسطس العام الماضي ٢٠٠٥م والذي تنفذه جمعية الواحة التنموية بمنطقة البساتين بمديرية دار سعد بمحافظة عدن بدعم من البنك الدولي حيث تجري عملية المسح الميداني للأسر المستفيدة من المشروع وتقييم نتائجه.

لقاء/ صالح عكبور

الأخ/ سالم سعيد يحيى رئيس الجمعية تحدث عن المشروع والجمعية وأهدافها قائلاً :

بداية المشروع

بدأ المشروع الخاص بدعم الأسر الفقيرة في أغسطس ٢٠٠٥م وينتهي في يوليو ٢٠٠٦م وقد تضمن دورات تدريبية في مجال المحاسبة ومسك الدفاتر وكتابة التقارير والأرشفة وإدارة الاجتماعات كما شمل المشروع محاضرتين في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والدمج النوعي ومشاركة المواطنين في إتخاذ القرارات وإسهام المجتمع المدني ممثلاً بالمنظمات الأهلية في المشاركة مع السلطة المحلية في تنفيذ المشاريع التنموية وقد استهدفت المحاضرات أعضاء الجمعية وأفراد المجتمع من نساء ورجال.

مشاريع الجمعية

الجمعية قامت بعدد من الفعاليات خارج إطار المشروع بالتعاون مع شبكة الإدارة ممولة من منظمة اكسفام البريطانية لاستكمال مشروع مجاري ١٣٠ متراً خاص ببلوك ٢٣ في منطقة البساتين ويستفيد منه حوالي ٢٠٠ أسرة حيث يأتي تنفيذ المشروع بجهود بذلتها رئيسة الشبكة الأستاذة هيام مبارك ومجموعة الشبكة.

مقترحاتنا

لدينا مشروع مستقبلي لرفع الوعي القانوني عند النساء والفتيات في جمعية الواحة التنموية في منطقة البساتين دار سعد لمعرفة حقوقهم ومصالحهم واستفادة النساء والفتيات من خلال انخراطهم في الدورات والبرامج التي تنفذها الجمعية بالإضافة إلى تنفيذ مشروع لرفع الوعي الإنتخابي والقانوني والسياسي في المجتمع وذلك بهدف إيجاد علاقة وطيدة بين أفراد الجمعية والمجتمع.

تأسيس الجمعية

الجمعية تأسست في مارس في عام ٢٠٠٥م وتمارس نشاطها بموجب تصريح صادر عن مكتب الشؤون الاجتماعية ضمت الجمعية عند التأسيس ٧٦ عضواً وعضوة وأصبح الآن عدد أعضائها ١٨٢ عضواً وعضوة من أهم أهدافها الاهتمام بقضايا المنطقة وخدمة المجتمع لتحسين ظروف سكان البساتين معيشياًوخدمياً.

التدريب والتأهيل

لقد اولينا هذا الجانب جل اهتمامنا لأن خلق القيادة القادرة على إمارة النشاط وبناء مؤسسي لا يأتي إلا من خلال تدريب الأفراد وبناء قدراتهم ليكونوا قادرين على تنظيم نشاط الجمعية في مختلف المجالات المحاسبية والإدارية، وبدعم من البنك الدولي نظمت الجمعية دورات تدريبية مكثفة في المجال المحاسبي ومسك الدفاتر وكتابة التقارير والأرشفة استفاد منها أكثر من ٢٦ من قيادات وأعضاء الجمعية العمومية إضافة إلى دورة تدريبية وحلقات تثقيف وتوعية صحية بخطورة ختان البنات وإقامة فعاليات فنية ومسرحية بالإضافة إلى دورات وورش العمل التي نظمها البرنامج الألماني في مجال المعلومات فضلاً إلى الخدمات الاجتماعية التي قدمتها الجمعية للمواطنين في تنفيذ مشروع المجاري وأضاحي العيد ومساعدة الأسر للحصول على فرص الدراسة المهنية وشروع للشباب والمرأة بتحسين المستوى المعيشي وحل مشكلة البطالة والحد من الفقر

تقييم المشروع

كما تقوم الجمعية حالياً بأعمال المسح الميداني للمشروع الخاص بدعم الأسر الفقيرة لتقييم نتائج المشروع والفعاليات التي تضمنها المشروع.

دور المجتمع المدني في صناعة القرار

"منظمات حماية البيئة أنموذجاً"

عمر السبع

ستطيع المجتمع المدني أن يلعب دوراً رائداً في العديد من مجالات الحياة العامة، مستنداً إلى تأثير المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة في ضغطها على الدول في إرساء الاحداثيات الكبرى للثقافة المدنية الحديثة.. وإن الدول التي تتبنى النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان تدرك تمام الإدراك إن هذا التوجه ما هو إلا وجه آخر لبناء مجتمع مدني سليم وناضج.. فاليمن قد أفسحت مجالاً واسعاً للمنظمات غير الحكومية في المشاركة الفاعلة في التخطيط والتنفيذ ومتابعة التقييم في إطار منسق ومتكامل.

وقد امتلكت منظمات المجتمع المدني الديناميكية والفاعلية المطلوبة لممارسة دورها في المناصرة والتوعية بين أوساط المجتمع، وفي وضع الخطط وتنفيذ المشاريع بالتنسيق مع الجهات المحلية والحكومية والإحساس بامتلاك مشاريع التنمية والمساهمة في صناعة السياسات وإتخاذ القرارات، بل ورسم السياسات العامة للدولة في إطارمجموعة المتغيرات الدولية والإقليمية وبما اعتمدته الحكومة اليمنية لمفهوم الشراكة. إن منظمات المجتمع المدني الفاعلة هي تلك التي تعمل لخدمة مجتمعها أكثر من خدمة من يشاركون ويعملون فيها، وتقدم للمجتمع المزيد من الخدمات ذات الجدوى، لتجعل المجتمع يتقدم خطوة إلى الأمام، في ظل تعثر عمليات التنمية وتفاقم المشكلات في النسيج والمحيط الاجتماعي، للدول النامية عموماً..

لقد فرضت قضية البيئة نفسها كقضية محورية وتزايد الاهتمام بها عقب انعقاد أول مؤتمر عالمي للبيئة في استكهولم عام ١٩٧٢م باعتبارها مفهوماً يشير إلى المكان الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر. ولقد برزت رؤى جديدة تتجاوز المفاهيم التقليدية لعملية التنمية وبناء نموذج إنمائي جديد وفق اعتماد منهج الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمدنية، وذلك بهدف نجاح عمليات التنمية واستدامتها في إطار المتغيرات العالمية.

إن الجمهورية اليمنية طفقت منذ حقبة التسعينات من القرن الفارط الاهتمام بحماية البيئة فشكلت مجلس لحماية البيئة وتم تطويره إلى هيئة ومن ثم القيام بتشكيل وزارة المياه والبيئة وأفسحت المجال للمنظمات المدنية للشراكة الحقة في تطوير مفهوم البيئة وتشكيل الجمعيات المدنية في مجالات البيئة المختلفة، بهدف حماية البيئة وتحقيق توازنها الطبيعي، والقيام بأعمال الوعي البيئي للمواطنين والتركيز على إقامة الورش والندوات العلمية للتعريف بالمخاطر البيئية وأساليب معالجة هذه المخاطر والإشكاليات.

إن الشراكة المجتمعية ودور المنظمات المدنية لا يعني غياب الدولة أو تخليها عن دورها الأساس في التنمية وحماية البيئة، بقدر ما يعني جعل المواطن أكثر وعياً وإدراكاً لأولويات احتياجاته ومشاكله، فضلاً عن تنمية الشخصية الإيجابية اللازمة للتنمية المستدامة.. وقد أسهمت الجمعيات المدنية في محميات الأراضي الرطبة التي تعتبر موئلاً حيوياً للطيور المهاجرة والطيور المستوطنة، كما أن محمية الحسوة التي تتغذى بمياه المجاري الصحية ساهمت في زيادة الرقعة الخضراء وشكلت مصدات للرياح المحملة بالأتربة.. وهناك جمعيات نشطة في المجال الجيولوجي والتوعية.. وجمعيات نشطة في الحد من الغازات المؤثرة على طبقة الأوزون..

ومنظمات مساهمة في الحد من التلوث الهوائي.. وأخرى تهتم بالمحميات الطبيعية، فضلاً عن مساهمة هذه المنظمات المدنية مع البرامج الوطنية كالبرنامج الوطني للتكيف مع المتغيرات المناخية..

لقد اعتمدت الحكومة اليمنية مفهوم الشراكة واقرته في برامجها واستراتيجياتها التنموية، وأصبح حضور المجتمع المدني ضرورة سياسية وإنمائية في آن واحد.

وإن منهج الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني هدفه تكثيف النشاط الموجه للتخفيف من مخاطر البيئة ومسبباتها سواء عن طريق التشريعات القانونية ومراقبة آلية تنفيذها أو من خلال رفع الوعي البيئي في المجتمع باستخدام وسائل الإعلام المختلفة أو عن طريق الورش والندوات العلمية، وكذا القيام بالبحوث والدراسات التخصصية في مجال البيئة واستخلاص الدروس استناداً إلى القياسات العلمية والمخبرية، لما من شأنه تحقيق التوازن البيئي والتنمية المستدامة..

جمعية تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة نشاط ملموس ونتائج ايجابية

يجد ذوو الاحتياجات الخاصة صعوبة في التعايش مع الآخرين ويحاولن جاهدين شق طريقهم نحو بناء جسور التواصل معهم ونسج علاقات إنسانية متبادلة تشعرهم بوجودهم كباقي خلق الله، وبأنهم لا يقلون أهمية في بناء وتطوير مجتمعاتهم إذا ما أوتيت الفرص للتعبير عن ذواتهم وإبراز قدراتهم وملكاتهم الإبداعية التي يتمتع بها الكثير منهم..

بعضهم ذوي الاحتياجات الخاصة تكون إعاقتهم خلقية، وراثية أو أثناء الحمل نتيجة خطأ تناول عقاقير معينة أو ما شان ذلك والبعض الآخر نتيجة تعرضهم لحادث ما في مراحل عمرية مختلفة.. لذلك تتطلب الحاجة إلى رعاية خاصة وحماية من أية مشاكل قد يواجهونها.. وتقديم الدعم اللازم لهم وتسهيل وتذليل الكثير من المصاعب والعراقيل التي يتعرضون لها.

وعلى المهتمين بقضايا هذه الشريحة الأخذ بعين الاعتبار الحالة النفسية التي تصيب المعاق بشكل عام.. فهو دائم التفكير في واقعه شديد الحساسية.. مضطرب.. ينتاب شعور بعدم الرضا.. كما يتولد عنده شعور بالنقص وعدم الثقة.. نقول ذلك ولا نعني ذوي الاحتياجات الخاصة كافة ولكم نجزم أن معظمهم يعيش هذه الحالة.. كذا لابد من مراعاة حالات هذه الشركة النفسية على آلا نجعلهم يتكلون على الآخرين في إدارة شئون حياتهم بل نبذل جهودنا من أجل خلق الظروف المناسبة للاعتماد على أنفسهم لتجاوز أية مصاعب وتعزيز ثقتهم بأنفسهم.

وقد تشكلت في بلادنا عدد من الجمعيات الراعية لذوي الاحتياجات الخاصة تعزيزاً لإتجاه الدولة نحو الاهتمام بهذه الشريحة ورعايتها وحمايتها وتوفير فرص عمل لها وتعليمها وتدريبها على المهن المختلفة، وتشجيع تأسيس منظمات المجتمع المدني المعنية بها..

ومؤخراً قامت الدولة متمثلة بوزارة التربية والتعليم بإدراج برنامج التعليم الشامل كأهم وأبرز البرامج التي تنفذ في الوزارة منذ عام ١٩٩٨م في عدد من محافظات الجمهورية كبداية في طريق التنفيذ الفعلي ليشمل المحافظات كافة بهدف دمج الأطفال المعاقين في مدارس التعليم العام.

مساهمة المجتمع المدني

يسهم عدد من الجمعيات المعنية بقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة بتقديم الدعم لهذه الشريحة بقدر المستطاع منها : جمعيات المكفوفين، والصم، والمعاقين حركياً، والرحمة لتأهيل المعاقين ذهنياً، وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. والأخيرة تعد من أنشط الجمعيات التي استطاعت أن تحتل الصدارة في تنفيذ العديد من البرامج القيمة والهادفة تجاه المعاق حركياً وذهنياً في محافظة عدن، حيث قامت الجمعية بإنشاء ورشة للأطراف الصناعية وتطوير مركز تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ومركز التدخل المبكر.

وحالياً تعكف الجمعية على إنشاء مركز لإعادة تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تعليمهم وتدريبهم على إصلاح الأدوات الإلكترونية المنزلية والحرف الأخرى على طريق رفد سوق العمل بالعمال الفنيين وإيجاد فرص عمل لهذه الشريحة.. إلى جانب فتح الباب أيضاً للأسوياء من الشباب بهدف دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بأترابهم وإزالة الفوارق بينهم وإزالة حاجز الخوف والخجل من الإعاقة واستشراق المستقبل بأمل وتفاؤل كبيرين..

وسيتم إنشاء المركز بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

كما تعكف جمعية تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة على تنفيذ برنامج حملة التوعية من الإعاقة في محافظات لحج والضالع وأبين بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية. وقد بدأ البرنامج في يناير المنصرم، حيث تشكلت ثلاث فرق للنزول إلى هذه المحافظات وتم التنسيق مع قياداتها السياسية والبرلمانية ومجالسها المحلية وقيادات مكاتب الشئون الاجتماعية والعمل والصحة والتربية والتعليم، وتنظيم اللقاءات الموسعة مع عدد كبير من ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم والمواطنين وطلاب المدارس، وذلك لتسليط الضوء على مفهوم الإعاقة وأنواعها وكيفية الوقاية منها للحد منها. كما تم توزيع عدد من الملصقات التوعوية الموضحة بالرسومات والشعارات ما يتعلق بهذا الشأن.

ورغم صعوبة الوصول إلى قرى المحافظات الثلاث النائية بسبب طرقها الجبلية الوعرة إلا أن المكلفين بتنفيذ برنامج الحملة تمكنوا من تحقيق النتائج المرجوة، وذلك من خلال تشكيل فرق مناصرة الحملة مكونة من شباب تلك القرى وعدد من مشايخها الذين تجاوبوا مع الحملة وأهدافها وحملوا على عواتقهم مسؤولية توعية المواطنين في مجتمعاتهم المحلية.. وكان التواصل مستمراً بينهم بتواتر التقارير الموضحة بالصور عملية نشر الوعي بين السكان.

مجلس حقوق الانسان.. آمال وتطلعات

اديب الجيلاني

حقوق الإنسان يجب أن تكون من الأولويات التي من المفترض بأي دولة عدم انتهاكها.. والدفاع عن حقوق الإنسان يعد دفاعاً عن الوطن، فضلاً عن أن الوطن بحاجة لكل أبنائه حتى يساهموا في بناءه والحفاظ على مقدراته والإرتقاء به نحو مصاف الأوطان والدول المتقدمة.

وإنطلاقاً من الأهمية والمكانة التي تكتسبها حقوق الإنسان فقد اعتمدت – وحسب معرفتي وإطلاعي – الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر مارس الماضي من العام الجاري ٢٠٠٦م (قراراً) يتم بموجبه إنشاء (مجلساً جديداً لحقوق الإنسان) مشكلة بذلك بداية تاريخية جديدة في عمل (الأمم المتحدة)، لاسيما بعد أن ظلت اللجنة السابقة لحقوق الإنسان سبيلها وباتت مجرد منتدى يتواطأ فيه منتهكوا حقوق الإنسان لحماية بعضهم البعض وسعت لخدمة أغراضها أكثر من الغرض الذي أنشئت لأجله باعتبارها هيئة تعزز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وعوضاً عن التجريح الذي كانت تقوم به بعض البلدان.. في الوقت الذي يتم فيه تجاهل الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان وحقوقه، فإنه من المزمع أن يستعرض (المجلس الجديد) وبإنتظام سجل حقوق الإنسان مسترشداً في عمله بمبادئ الحياد والموضوعية بعيداً عن (الإنتقائية) التي كانت تمارسها (اللجنة السابقة)، فضلاً عن (قرار) الأمم المتحدة قد خول للمجلس الجديد ولاية المساهمة في منع حدوث أي انتهاكات لحقوق الإنسان، بينما اكتست طبيعة عمل (اللجنة السابقة لحقوق الإنسان) بطابع رد الفعل فقط.

أما نحن كجزء من كيان وتكوين في المجتمع الدولي فأملنا أن يبدأ المجلس الجديد عمله بالحفاظ على (نظام الإجراءات الخاصة) مع الاهتمام بمشورة الخبراء وفيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالشكاوى الواردة إليه (المجلس) إضافة لاستخدام الخبراء المستقلين مع عدم الاستغناء عن المنظمات غير الحكومية ودورها الفاعل أو السعي لإضعافها – كما كان يحدث في السابق – كما نأمل من المجلس الجديد الجمع بين أفضل مزايا النظام القديم مع السعي لإدخال بعض التغييرات التي نحن بأمس الحاجة إليها اليوم.

عموماً فإنه الأمل الكثير من خلال المعطيات الراهنة بأن يشكل المجلس الجديد لحماية حقوق الإنسان تحسناً ملحوظاً مقارنة باللجنة السابقة وطبيعة عملها، وأخيراً يحدونا الأمل وسنظل نتطلع لقيام الدول الأعضاء بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ببذل الجهود وتقديم الدعم اللازم للمجلس الجديد في سبيل نجاحه في أداء مهامه وطبيعة مهمته في حماية حقوق الإنسان من أي انتهاكات متى تبنى الأوطان بكل أمن وأمان ويسهم الإنسان في تقدمها ونهضتها بعيداً عن أي أحقاد أو إحتقان.